## المحاضرة رقم(7) ماهية الاستثمار في المؤسسة:

تعددت التعاريف المرتبطة بالاستثمار بتعدد الباحثين والمدارس التي ينتمون اليها سواء ما ارتبط منهم بالمدرسة والفكر الكلاسيكي أو ما ارتبط منهم بالفكر الحديث وفيما يلي نوجز بعض التعاريف التي ارتبطت بالاستثمار.

**أولا– تعريف الاستثمار:**

يقصد بالاستثمار من الناحية الاقتصادية تخصيص موارد آنية ومتاحة لتحقيق إيرادات موزعة على فترات او سنوات عمر المشروع، حيث تكون القيمة الاجمالية للايرادات الصافية اكبر من التكلفة المبدئية، أما من الناحية المالية فهو يرتبط برصيد التدفقات المالية الناتجة عن المشروع حيث ان هناك تدفقات مالية خارجة في شكل نفقات وهناك تدفقات مالية داخلة على شكل إيرادات والفرق بينهما يعبر عن صافي التدفقات المالية.

كما يتم تعريفه على أنه "كل اكتساب للأموال من أجل الحصول على منتوج أو استهلاكه ".

ويرى البعض أن الاستثمار هو :" التخلي عن أموال يمتلكها في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

-القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

- النقص المتوقع في تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

-المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع ."

والاستثمار المالي هو ذلك الاستثمار الذي يكون الجانب المالي فيه المتغلب على عملية الاستثمار، أما الاستثمار التقني أو التكنولوجي هو :التكنولوجيا في حركية ،التكنولوجيا المعبأة داخل نمط إنتاجي الذي يؤدي إلى خلق قيم جديدة خدمة للتنمية.

**ثانيا: أهداف الاستثمار ومجالاته**

✍ **أهداف الاستثمار:** يسعى الاستثمار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- توفير الحماية للمال من انخفاضِ قُوّته الشرائيّة الناتجة عن التضخم؛ حيث إنّ هدف الاستثمار يعتمد على تحقيق أرباحٍ رأسماليّة، وعوائد تُحافظ على القوة الشرائيّة للمَال المستثمر.

– المحافظة على استمرار التنمية في الثروة الماليّة، فيكون الهدف من الاستثمار هو تَحقيق العوائد الماليّة المقبولة، بالتزامن مع زيادة في قيمة رأس المال. الوصول إلى أكبر قيمة من الدخل الجاري؛ وهي تركيز المستثمرين على الاستِثمارات التي تُحقّق لَهُم أكبر العوائد الماليّة دون الاهتمام بأيّ اعتباراتٍ أُخرى، مثل نسبة المخاطرة.

– توفير الحماية للدخل من الضرائب؛ حيث يسعى الاستثمار إلى إفادة المستثمرين من مزايا الضرائب، والناتجة عن التشريعات المطبقة، وفي حال تمّ توظيف الاستثمار في مجالٍ غير مناسب قد يؤدّي ذلك إلى التعرّض لنسبةٍ مرتفعة من الضرائب.

–الوصول إلى أكبر نمو من الثروة، ويهتمّ بتحقيق هذا الهدف من الاستثمار المضاربون في السوق الماليّ؛ حيث يحرصون على اختيار استثماراتٍ مُرتفعة المخاطرة، ويقبلون كافّة الأشياء المترتبة على اختياراتهم.

– تأمين المستقبل؛ وهي الاستثمارات المرتبطة بالأفراد الذين وصلوا إلى سن التقاعد؛ حيث يكون هدف الاستثمار هنا هو تأمين المستقبل؛ من خلال استثمار المال في شراء الأوراق الماليّة التي تُقدّم عوائد مع أقلّ درجة من المخاطرة.

✍ **مجالات الاستثمار**: يقصد بمجال الاستثمار نوع أوطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد ومن الأمثلة عليها: مجال العقارات، مجال الصناعة، مجال الزراعة ومجال السياحة...الخ.

أما إدارة الاستثمار فهي الأصل المعين الذي يستثمر فيه المستثمر أمواله، أي أنه يمكن أن يكون في المجال الواحد أكثر من أداة للاستثمار مثل السندات، الأسهم، شراء وبيع الأراضي.

وتجدر الإشارة الى انه توجد العديد من المعايير التي تبوب على أساسها الاستثمارات حسب مجالاتها، ونذكر أهم معيارين وهما المعيار الجغرافي، والمعيار النوعي أي نوع الأصل محل الاستثمار حقيقي أم مالي.

فحسب **المعيار الجغرافي** يمكن تبويب الاستثمارات إلى استثمارات محلية وأخرى خارجية.

–الاستثمارات المحلية: وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية ...الخ.

–الاستثمارات الخارجية: وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت الأدوات المستعملة وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

أما حسب **المعيار النوعي** فتصنف الاستثمارات الى استثمارات حقيقية ومالية:

-الاستثمارات الحقيقية (الاقتصادية ): ويعتبر الاستثمار حقيقيا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب...الخ, والأصل الحقيقي هو كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة فالعقار أصل حقيقي.

-الاستثمارات المالية: إن الاستثمار المالي هو عملية شراء تكوين رأسمالي موجود بما معناه شراء حصة كرأسمال في شكل أسهم أو حصة في شكل قرض (سند أو شهادة إيداع أو أذن خزينة ) هذه الاستثمارات تعطي لمالكها الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة. وما يحدث في السوق المالية الثانوية من عمليات بيع وشراء للأسهم والسندات فهو لا يعدو كونه عملية نقل ملكية الأصل المالي حيث يتخلى البائع عن ملكيته لذلك الأصل مقابل حصوله على أصل آخر يتخلى عنه المشتري ، فخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أي منفعة اقتصادية إضافية أو قيمة اقتصادية مضافة للناتج الوطني.